

أسباب ضعف الكفاءة الداخلية الكمية في كلية المجتمع - سنحان في الجمهورية اليمنية

من وجهة نظر الأكاديميين والإداريين

ناصر سعيد علي محسن الدحياني *

أحمد عبد الولي حيدر الصنوي *

محمد سعيد أحمد ناصر *

الملخص:

هدف البحث إلى معرفة أسباب ضعف الكفاءة الداخلية الكمية في كلية المجتمع بسنحان في الجمهورية اليمنية من وجهة نظر الأكاديميين والإداريين، ولتحقيق هدف البحث اعتمد الباحثون على المنهج الوصفي التحليلي، وقاموا ببناء استبانة من (44) فقرة موزعة على (3) مجالات، وتم التأكد من صدقها بطريقة الصدق الظاهري، وذلك بعرضها على مجموعة من المحكمين، كما تم التأكد من ثباتها باستخدام طريقة (الفا كرونباخ)، حيث بلغ (0.88)، وميدانيا تم توزيع الاستبانة على جميع الأكاديميين والإداريين العاملين في أقسام مختلفة في كلية المجتمع بسنحان، بلغ ما تم توزيعه (56) استبانة، وتم إسترجاع (50) استبانة، وقد تم استبعاد (10) نظراً لعدم صلاحيتها، وتم إجراء التحليل الإحصائي على (40) استبانة.

وقد أظهرت نتائج البحث: أن أسباب ضعف الكفاءة الداخلية الكمية في كلية المجتمع بسنحان في الجمهورية اليمنية من وجهة نظر الأكاديميين والإداريين (عالية) للمجالات وللأداة ككل، ونسبة قدرها (3.56)، وعدم وجود تأثيرات لكل متغيرات البحث المشتملة على (الجنس، المسمى الوظيفي، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة بالعمل)، ولا توجد فروق ذات دلالات إحصائية.

الكلمات المفتاحية: الكفاءة الداخلية الكمية، كلية المجتمع - سنحان.

* أستاذ مساعد - رئيس قسم الجودة الشاملة - كلية المجتمع سنحان - صنعاء - اليمن

* باحث أول (أستاذ مساعد) - مركز البحوث والتطوير التربوي - صنعاء - اليمن

* أستاذ مساعد - كلية المجتمع المعافر - تعز - اليمن

Reasons of Quantity Internal Efficiency Weakness in Sanhan Community College in the Republic of Yemen from the Point of View of the Academics and Administrators

Abstract

The aim of the research is to identify the causes of quantity internal efficiency weakness in Sanahn Community College in the Republic of Yemen from the point of view of the academics and administrators. To achieve the aim of the research, the researchers have relied on the analytical descriptive approach. The researchers have designed a (44) paragraphs questionnaire distributed to (3) fields. The questionnaire was confirmed by the virtual validity through referring it to a group of referees, and reliability was confirmed by using the approach of (alpha kronbach) that reached (0.88. in the field, the questionnaire was distributed to academics and administrators in the various departments of the Sanhan Community College. The distributed questionnaires were (56), out of which (10) questionnaires were excluded for their invalidity and (40) questionnaires were statistically analyzed.

The results of the search have shown that the causes of internal efficiency weakness in Sanahn Community College will be in the Republic of Yemen from the point of view of the academics and administrators (high) for areas and the tool as a whole, with 3.56 percent, and there are no effects for each search variable including (gender, job title, qualification, and experience), and there are no statistical differences.

Key Words: Quantity Internal Efficiency, Sanhan community college.

المقدمة:

يعد التعليم استثماراً بشرياً يعود بالنفع على الفرد والمجتمع، فيسهم إسهاماً واضحاً في تحقيق التنمية الشاملة، ورفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي فيه، لهذا رُصدت له إمكانيات مادية وبشرية ضخمة، وعقدت الآمال على النظم التعليمية لتحقيق أعلى العوائد في الكم والكيف بأقل تكلفة ممكنة، حتى يسهم النظام التعليمي في تنمية الإنسان محور عملية التنمية بالمجتمع، وذلك بشكل فعال وبكفاءة عالية (الناصر، 2014، 10).

كما يعد التعليم عملية استثمارية قابلة للكسب والخسارة، فبمقدار ما يبذل من جهد مقصود منظم لتحقيق أهداف واضحة ترتفع احتمالات الكسب، وبمقدار ما يظهر فيه من ضعف - نتيجة عدم وضوح الأهداف أو عدم اتباع الوسائل السليمة واستغلال الامكانيات المتاحة على نحو سليم - تكون احتمالات الخسارة، وقد تتمثل هذه الخسارة في ضعف مستوى الخريجين، أو بصورة أكبر خسارة متمثلة في أعداد المنقطعين من الطلبة في أي مرحلة من مراحل التعليم، وهؤلاء هم المتسربون الذين يترتب على تسربهم خسارة في الأموال والجهد المبذول فيه (شليبي، 1987 : 5).

وتعد مشكلة الهدر التربوي عقبة أمام تحقيق الأهداف والغايات التي تسعى إلى تحقيقها الأنظمة التعليمية جميعها، وحاضنة للمشكلات والتحديات التعليمية التي أثقلت كاهل الجهود التعليمية الهادفة إلى توفير التعليم للجميع، وضمان استمرار الطلبة جميعهم به (الناصر، 2014، 2).

فالتسرب والرسوب تعدان ظاهرة من أهم الظواهر الاجتماعية، ومشكلة واجهت نظام التعليم في أغلب بلدان العالم إن لم يكن فيها كلها، وتمثل هذه الظاهرة صورة من صور الهدر

التربوي، ويمكن القول للوهلة الأولى: أنها مشكلة خاصة بالطالب المتسرب دراسيا لا تخرج عن نطاقه، بينما هي في الواقع مشكلة ذات جوانب متعددة سواء بالنسبة للفرد نفسه من حيث قلقه على مستقبله أم تكيفه وقدرته على التعايش والانسجام مع باقي أفراد المجتمع (أبو جادو، 2007: 217).

وقد حظي موضوع الكفاءة التعليمية باهتمام متزايد في الآونة الأخيرة مع تزايد النظرة الاقتصادية للتعليم، حيث دخل الاهتمام بالتربية طورا جديدا لدى الاقتصاديين، وأصبح التخطيط للتعليم عملية اقتصادية تتضح أثارها في زيادة الاهتمام بكفاءة النظم التعليمية وزيادة إنتاجيتها من خلال: ترشيد الإنفاق على التعليم، وحسن استخدام مصادره، وتفادي الفاقد في العملية التعليمية المترتب على الرسوب والتسرب (خليفة، 2004: 400).

وبما أن التعليم في كليات المجتمع بمنطق الاقتصاديين مشروع استثماري له مدخلات مادية وبشرية، وله مخرجات وعوائد يمكن قياسها، بوصفها مسلمة ترسخت بين الاقتصاديين والتربويين؛ إذ من خلال ربط العائدات بمقدار النفقات والتحكم في توظيفها واستخدامها الاستخدام الأمثل يمكن الحصول على أعلى العوائد وتحقيق الأهداف المرسومة كماً وكيفاً، وهذا بدوره يؤدي إلى رفع الكفاءة الداخلية والخارجية للنظام التعليمي، أما إذا لم تستخدم تلك المدخلات بالأساليب والطرق المحددة والمناسبة، ولم تتحقق معظم تلك الأهداف، فإنه يؤدي إلى ضعف الكفاءة الداخلية والخارجية لهذه المؤسسات (السعدي، والدعيس، 2017، 2).

مشكلة البحث وأسئلته:

في ظل الظروف الحالية التي يمر بها المجتمع اليمني، وما يواجهه من تحديات على مختلف الأصعدة محلياً وإقليمياً ودولياً، برز إلى الواجهة أهمية تقييم أداء المؤسسات الحكومية من أجل التعرف على نقاط الضعف في أداء هذه المؤسسات، وإذا كانت المؤسسات التعليمية

هي المعول عليها في النهوض بهذا المجتمع، فإنه يتوجب علينا دراسة واقعها الحالي، لمعرفة درجة كفاءة أدائها (السعدي والدعيس، 2017، 4).

وقد أظهرت نتائج بحث قاما به كل من (السعدي، والدحياني، 2018، 2) أن نظام التعليم في كلية المجتمع -سنحان لم يرق إلى المستوى المطلوب لتحقيق أهدافه الكمية، مما أثر على كفاءته الداخلية الكمية، وكذلك وجدوا أن نسبة الفقد الكمي الناتج عن الرسوب والتسرب لدى الطلبة بلغ (50%).

كما أظهرت نتائج دراسة بعنوان واقع الكفاءة الداخلية الكمية في كليات المجتمع اليمنية قام بها الباحثان (السعدي، والدعيس، 2017، 1) أن نظام التعليم في كليات المجتمع اليمنية لم يرق إلى الوصول لتحقيق أهدافه الكمية بالمستوى المطلوب، الأمر الذي أثر على كفاءته الداخلية الكمية، وأن نسبة الفقد الكمي الناتج عن الرسوب والتسرب لدى الطلبة بلغ (55.7%)، وأن مستوى الكفاءة الداخلية الكمية من خلال المعطيات والمؤشرات التي تم تحليلها في جميع كليات المجتمع اليمنية التي تناولتها الدراسة متفاوتة، ولكنها منخفضة بشكل كبير، ولا تحقق المأمول منها والأهداف المرسومة والمرجوة منها بأقل تكلفة وجهد ووقت، كما أنها لم تستثمر الموارد المتاحة لها الإستثمار الأمثل، فأعلى معامل الكفاءة الداخلية الكمية يأتي في كليات المجتمع بنسبة (53.3%)، وأقل معامل الكفاءة الداخلية في هذه الكليات كان بنسبة (38.8%)، وبمتوسط عام لمعامل الكفاءة الداخلية الكمية للكليات مجتمعة بلغ (44.3%)، أي أن معامل الهدر التربوي يصل إلى (55.7%)، كما أن متوسط معامل المدخلات إلى المخرجات (2.29)، على مستوى جميع الكليات، مما يدل على المستوى المتواضع للكفاءة الداخلية الكمية في هذه الكليات، ومما سبق يتبين أن نظام التعليم بكليات المجتمع يعاني من هدر مادي وبشري كبير، لهذا جاء أهمية دراسة هذا البحث لمعرفة أسباب هذا الضعف للكفاءة الداخلية الكمية.

وتأسيساً على ما سبق تحددت مشكلة البحث في السؤال الرئيس الآتي:

"ما أسباب ضعف الكفاءة الداخلية الكمية في كلية المجتمع - سنحان في الجمهورية

اليمنية من وجهة نظر الأكاديميين والإداريين؟

ويمكن الإجابة عن هذا السؤال من خلال الإجابة عن الأسئلة الفرعية الآتية:

1. ما الأسباب (الاقتصادية - الاجتماعية - التعليمية) لضعف الكفاءة الداخلية الكمية في

كلية المجتمع - سنحان في الجمهورية اليمنية؟

2. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0,05) تعزى لمتغيرات (الجنس،

المسمى الوظيفي، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة بالعمل)؟

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في الآتي:

1. تعريف المسؤولين والقائمين على كلية المجتمع (سنحان) بأسباب ضعف الكفاءة

الداخلية الكمية في هذه الكلية.

2. توجيه الأنظار نحو الأسباب الخفية لظاهرة الهدر التعليمي حيث يوفر البحث

معلومات دقيقة عنها.

3. الإسهام في وضع الحلول لمشكلة ضعف الكفاءة الداخلية الكمية في الكلية عن طريق

التوصيات والمقترحات التي تضمنها البحث.

4. من المؤمل أن تسهم النتائج في مساعدة القائمين على إدارة الكلية والجهات المسؤولة

على كليات المجتمع اليمنية في تحديد أهم أسباب ضعف الكفاءة الداخلية الكمية في

هذه الكليات.

5. من المتوقع أن يستفيد المجتمع المحلي وأولياء الأمور في معرفة وتحديد أهم العوامل الاجتماعية الاقتصادية والأسرية التي لها دور في تسرب ورسوب الطلبة، والمساهمة في مواجهتها، وإيجاد الحلول المناسبة لها.

أهداف البحث:

- يهدف البحث إلى معرفة أسباب ضعف الكفاءة الداخلية الكمية في كلية المجتمع - سنحان من وجهة نظر الأكاديميين والإداريين، من خلال:
- 1- التعرف على الأسباب (الاقتصادية - الاجتماعية - التعليمية) لضعف الكفاءة الداخلية الكمية في كلية المجتمع - سنحان في الجمهورية اليمنية؟
 - 2- التعرف على ما إذا كان هناك وجود فروق دالة إحصائية عند مستوى دلالة (0,05) تعزى لمتغيرات (الجنس، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة)؟

حدود البحث:

يقصر البحث على الحدود الآتية:

1. الحدود الموضوعية: أسباب ضعف الكفاءة الداخلية الكمية في كلية المجتمع - سنحان بالجمهورية اليمنية.
2. الحدود الزمنية: لقد طبق هذا البحث في العام 2020م.
3. الحدود المكانية: كلية المجتمع - سنحان، الجمهورية اليمنية.
4. الحدود البشرية: جميع الأكاديميين والإداريين في الكلية.

مصطلحات البحث:

1. تعريف الهدر التعليمي:

لغويًا: كلمة الهدر مشتقة من هدر هدرًا أي بطل. ويقال: هدر الشيء أبطله (مجمع اللغة العربية، 1985، 1016).

اصطلاحًا: يعتبر مفهوم الهدر التربوي من أكثر المفاهيم التربوية التي شاع استخدامها في الآونة الأخيرة، ولعل ما يفسر ذلك هو تزايد النظرة الإقتصادية إلى التعليم، وبروز الإهتمام بضرورة ترشيد الأموال التي تنفق على التعليم (مرسي، 1989).

كما عرفه فيسك (47, 1998, Fiske) بأنه "المصادر البشرية والمادية التي أنفقت على الطلاب الراغبين أو المتسربين قبل أن يكملوا السنوات الدراسية الملتحقين بها".
التعريف الإجرائي للهدر التعليمي: هو عبارة عن "رسوب أو تسرب الطلبة في أي سنة من السنوات الثلاث التي يجب أن يقضيها الطالب حتى يتخرج من الكلية، ولأي سبب من الأسباب".

2. تعريف الرسوب:

لغويًا: الرسوب مشتق من رسب رسبًا، أو رسوبًا أي: غاص إلى أسفل، ورسب التلميذ أي أخفق في الامتحان (مجمع اللغة العربية، 1985، 355).

اصطلاحًا: يقصد به بقاء الطالب في السنة الدراسية نفسها لعام آخر أو أكثر (Miller, 2000, p.3).

كما عرفه (سليمان، 1998، 25) بأنه "فشل الطالب في وصوله إلى المستوى المطلوب لنقله إلى فرقة أعلى، مما يترتب عليه بقاءه للإعادة في نفس الفرقة لمراجعة المنهج بأكمل الوصول إلى المستوى المطلوب في السنة الدراسية الآتية".

التعريف الإجرائي للرسوب: يعرف الرسوب بأنه بقاء الطالب في السنة التي درسها لعام آخر أو أكثر، وعدم انتقاله إلى السنة الآتية من البرنامج الدراسي التي يدرسه في كلية المجتمع بسنحان.

3. تعريف التسرب :

لغويًا: التسرب كلمة مشتقة من الفعل سرب سروبًا أي خرج (مجمع اللغة العربية، 1985، 440).

اصطلاحًا: يقصد به ترك الطالب للمدرسة قبل إتمامه للصف الدراسي المتحقق به (Kallus , 2001 ,P. 39).

التعريف الإجرائي للتسرب: هو "انقطاع الطالب عن الدراسة بسنة من سنوات البرنامج التي يدرس به في الكلية، وذلك بسبب الفصل الإجباري من الكلية، أو الخروج التلقائي لأي سبب من الأسباب".

4. الهدر (الفاقد الكمي): هو الفرق بين عدد الطلبة الذين يلتحقون بكلية المجتمع - سنحان، والذين ينهونها بنجاح في نهاية الفترة المحددة لها، ويتمثل في أعداد المتسربين والراسبين والآثار الهادية الناتجة عن ذلك.

5. الرسوب: هو فشل الطالب في تحقيق الحد الأدنى للمستوى المطلوب منه في سنة دراسية في ضوء أهداف كليات المجتمع اليمنية.

6. التسرب: هو ترك الطالب للكلية قبل إتمام سنوات الدراسة كاملة، وعدم العودة إليها (السعدي، والدعيس، 9، 2017)

الإطار النظري:

مفهوم الكفاءة:

يعتبر مفهوم الكفاءة التعليمية من أكثر المفاهيم التربوية التي شاع استخدامها نتيجة لتزايد النظرة الاقتصادية للتعليم، وتزايد الاهتمام بضرورة ترشيد الأموال التي تنفق عليه (مرسي، 1998: 134).

ويقصد بالكفاءة التعليمية: القدرة على إنتاج الخدمة التعليمية، أو تحقيق الأهداف بأقل تكلفة وجهد، وفي أسرع وقت (البياتي، 1996: 2).

أنواع الكفاءة التعليمية:

يرى مرسى أن للكفاءة التعليمية جوانب أربعة هي: الكفاءة الداخلية، والكفاءة الخارجية، والكفاءة الكمية، والكفاءة النوعية (مرسى، 1998: 133)، ويرى حجي أنه من الضروري التمييز بين الكفاءة الداخلية، والإنتاجية الخارجية، وأن الكفاءة الداخلية تشير إلى العلاقة بين نواتج النظام التعليمي ومدخلاته، وتتضمن ثلاثة محاور أساسية هي: الكفاءة الكمية، والكفاءة النوعية، والكفاءة المرتبطة بالتكاليف، أما الإنتاجية الخارجية فتتعلق بمخرجات النظام التعليمي كفاءً، وتمثل في قدرة النظام التعليمي على الوفاء باحتياجات سوق العمل من التخصصات المختلفة بالكم والكيف المناسبين، وفي الوقت المناسب (حجي، 2002: 210).

1. الكفاءة الخارجية ومستوياتها: يرتبط مفهوم الكفاءة الخارجية ارتباطاً وثيقاً مع مفهوم الكفاءة الداخلية، فإذا كان من أهم أهداف النظام التعليمي هو تلبية متطلبات سوق العمل من الخريجين بالكمية المناسبة والنوعية الجيدة، الأمر الذي يعد مؤشراً من مؤشرات الكفاءة الخارجية، فإن تحقيق هذا الهدف مرهون بارتفاع الكفاءة الداخلية (مركز البحوث والتطوير التربوي، 2003: 19).

ويعرفها (المصري، 1994: 18) بأنها مدى تأهيل الخريجين وقدرتهم على أداء الأعمال التي أعدوا لها مقارنةً بما أنفق عليهم، وتهدف إلى تحقيق النوعية الأفضل لمخرجات التعليم سواءً على مستوى الخريج أو البحث العلمي أو الخدمات التي تقدمها المؤسسة التعليمية للمجتمع.

مستويات الكفاءة الخارجية: يتضمن مفهوم الكفاءة الخارجية مستويين (كمي ونوعي)

ولكل منهما محدداته ومؤشراته، وفيما يلي توضيح ذلك:.

أ. الكفاءة الخارجية الكمية: تعني قدرة النظام على إعداد كم من الخريجين مناسب للاحتياج (الحمدان، 2002: 49). ومن بين تعريفات هذا المفهوم ما ذكره (الحاج، 2001: 118)، من أن الكفاءة الخارجية الكمية تعني مدى قدرة النظام التعليمي على إنتاج أو تخريج العدد الكافي من القوة البشرية المتخصصة، وانطباق كمية مخرجات النظام التعليمي على متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أي أن يتمكن التعليم من إعداد القوى العاملة والمواكبة لاحتياجات سوق العمل من المهارات والمهن والتخصصات المختلفة على جميع المستويات، وفي كل التخصصات دون عجز أو زيادة.

ب. الكفاءة الخارجية الكيفية: وتعني قدرة النظام على إعداد نوعية من المخرجات ذات مستوى أداء يتناسب مع المستويات المطلوبة لما يكلفون به من أعمال، أخذًا في الاعتبار قدرة النظام على تطوير وتحديث عناصره، بحيث يواكب التطورات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية ... (الحمدان، 2002: 56)، ويعرفها (الحاج، 2001: 119)، بأنها تعني مدى انطباق مواصفات الخريجين على مناشط الحياة التنموية، ومهارات المواطنة الاجتماعية والثقافية والسلوكية، ومدى مساهمتهم في الحياة العامة، وممارسة الحقوق والواجبات الاجتماعية، ومشاركتهم الفاعلة في تسير عجلة الاقتصاد، وتحقيق التنمية بجميع جوانبها.

2. الكفاءة الداخلية ومستوياتها: ويقصد بالكفاءة الداخلية: العلاقة بين مخرجات ومدخلات النظام التعليمي، ويمكن أن تتحدد الكفاءة الداخلية من خلال أمرين: أولهما،

نسبة من يكملون المرحلة التعليمية ممن بدؤوها، والثاني الفترة المنقضية لإكمال الحلقة التعليمية، أي عدد السنوات التي يستغرقها إكمال صفوف المرحلة المعينة، وتقل الكفاءة كلما طالت مدة الإكمال، وتزايد الكفاءة عندما يدخل أي تغيير في العملية التعليمية بحيث يحقق تحسناً في هذه النسبة (Trondheim,2000;27).

مستويات الكفاءة الداخلية: تشمل الكفاءة الداخلية ثلاثة مستويات هي:

أ. **الكفاءة الداخلية الكمية:** وهي مرتبطة بقدرة النظام التعليمي على استيعاب المتقدمين إليه، واجتذابهم إلى برامجهم، فضلاً عن استيعاب تدفق الأفواج داخله، وأن تؤكد معدلات هذا التدفق نسب نجاح مرتفعة، ونسب رسوب وتسرب منخفضة (سليمان، 1998: 23). وللتعرف على الكفاءة الداخلية الكمية لنظام التعليم، يمكن متابعة تدفق الطلاب في مختلف المستويات، منذ دخولهم بداية المرحلة التعليمية وحتى التخرج منها، عن طريق تحليل تدفق الأفواج الدراسية، لكلٍ من: النجاح، الرسوب، التسرب.

ب. **الكفاءة الداخلية الكيفية:** ويتمثل في قدرة النظام على تحديد أهداف تربوية لمدخلاته، وكفايته في استثمار الإمكانيات المتاحة له من مادية وبشرية، والقدرة على الانتفاع بكفاءة العملية التعليمية من خلال ما يحدده من أدوار لبرامجه الدراسية (البوهي، 1999: 89). كما تعرف بـ: قدرة النظام التعليمي على تقديم تعليم جيد، والوصول بالطلبة إلى مستوى النضج المطلوب نتيجة لدراستهم، وقدرة المرحلة التعليمية على تحويل المدخلات (الطلبة) إلى مخرجات بالمواصفات التي حددت طبقاً لأهدافها (رشاد، 1992: 104). كما تركز الكفاءة الداخلية النوعية على نوعية الطلبة الذين

يخرجهم النظام التعليمي، والمقياس الوحيد لمعرفة ذلك هو الاختبار، ولكن هناك مؤشرات أخرى منها: نوعية البرامج، والمناهج، والكتب، والمعلمين (الحاج، 1980: 105).
ج. الكفاءة الداخلية المرتبطة بالكلفة: تعرف الكفاءة المرتبطة بالكلفة بأنها قياس مقدار الإنفاق النقدي الذي يتم في سبيل تحقيق منفعة محددة، شريطة أن تبقى كلفة الخرج في أدنى مستوى ممكن، دون أن يؤثر ذلك في كفاءته النوعية (الحاج، 2001: 117).
وتعتبر التكلفة إحدى العناصر المهمة للإنفاق؛ لأنها تمثل قيمة الكمية التي يتأكد من استخدامها من أحد العناصر في عملية إنتاجية ما، أو مشروع معين، أو خدمة محددة، طبقاً للقرارات أو المعايير المعتمدة لذلك.

طرق قياس الكفاءة الداخلية:

توجد أساليب عدة لقياس الكفاءة الداخلية الكمية والكيفية للنظم التعليمية، ولعل من أهمها:

1. طريقة الفوج الظاهري: تعتمد على دراسة مجموعة من الطلبة في مستوى واحد لسنة واحدة، دون النظر إليهم إذا كانوا من الراسيين أو المستجدين على أنهم فوج، وبذلك فلا يتم تتبع هؤلاء الطلبة أنفسهم خلال تدفقاتهم من عام إلى آخر، وتستخدم هذه الطريقة في حالة عدم وجود بيانات عن الطلبة في كل سنة من السنوات الدراسية أو عدم وجود بيانات عن الراسيين والمتسربين في كل صف دراسي (الحاج، 2001: 114). وتستخرج مؤشرات الكفاءة الداخلية بواسطة هذه الطريقة عن طريق نسب التدفق الظاهري من صف إلى الصف الذي يليه حتى التخرج، فكلما كان عدد الخريجين يساوي عدد المسجلين أو قريباً منه كلما كانت الكفاءة الداخلية الكمية

مرتفعة، ولكون هذه الطريقة سهلة الحساب وتقريبية، فهي تستخدم في الأبحاث الموسعة التي لا تتطلب دقة عالية.

2. **طريقة الفوج الحقيقي:** وتعمل على متابعة تدفق أفراد الفوج أنفسهم منذ أن سجلوا معاً لأول مرة كمستجدين من الصف الأول لأي مرحلة تعليمية، وبالتالي لا يعد الراسبون من السنوات السابقة من ضمن هذا الفوج، بل من الفوج السابق، ثم تحسب نسب النجاح والرسوب والتسرب لأفراد الفوج، وقد تأخذ لصف واحد فقط، فتدل على الكفاية الداخلية لهذا الصف أو لجميع صفوف المرحلة لمعرفة كفاية النظام التعليمي في المرحلة بأكملها. وعند تتبع الفوج يؤخذ في الاعتبار المعيدون في كل صف من الصفوف، والمحولون، فهي طريقة تعتمد المتابعة الحقيقية لمجموعة من الطلبة سنة بسنة من دخولهم حتى تخرجهم من المرحلة التعليمية (الحمدان، 2002: 59). وبهذه الطريقة - يتم متابعة الفوج حتى انتهاء جميع طلبة الفوج، إما بالتخرج أو التسرب، وحساب نسب الهدر المتمثلة بالرسوب والتسرب، ودراسة أثره على الكفاءة الداخلية للنظام التعليمي في المدة المقررة ضمن المدة المسموحة (مكتب التربية العربي لدول الخليج، 1983: 33).

3. **الطريقة الشاملة:** تستخدم هذه الطريقة في دراسة الأفواج الظاهرية أو الحقيقية وتعد تطويراً لها، أي دراسة جميع الأفواج للمرحلة التعليمية خلال مدة معينة، وتفيد هذه الطريقة بإظهار الكفاءة الكلية للنظام التعليمي، وإمكانية استخدامها في المقارنات الدولية، وتفضل هذه الطريقة في حال دراسة الأنظمة التعليمية الصغيرة العدد، أو عندما يكون عدد السنوات الدراسية في المرحلة صغيراً، كسنتين مثلاً.

4. طريقة العينات: وتعتمد هذه الطريقة على اختيار عينات من المرحلة التعليمية المراد قياس كفاءتها الداخلية الكمية بشرط خضوع العينات للشروط العملية سواء كانت عشوائية أو غيرها (مرسي، 1998: 144). وتعتبر طريقة العينات من أنسب الطرق لدراسة الكفاءة الداخلية الكمية خاصة إذا ما اعتمدت على الفوج الحقيقي، وتم اختيار العينة اختياراً مناسباً.

5. طريقة الفوج الصناعي (الافتراضي): تقوم هذه الطريقة على افتراض فوج افتراضي من الطلبة مكون من (1000) من الطلبة في مرحلة تعليمية معينة ثم تطبق عليهم المعدلات الحقيقية للرسوب والنجاح، مع افتراض أن هذه المعدلات لا تعتمد فوارق السن لهؤلاء الطلبة، ثم تكوين استمارة تدفق فوج صناعي، يسمح بحصر عدد الراسيين والناجحين لكل (1000) طالب خلال سنوات الدراسة (الحاج، 2001: 114). وتمتاز هذه الطريقة بأنها تسهل عقد المقارنات بين العديد من الأفواج من حيث معدلات النجاح والرسوب والتسرب، إلا أنها تتطلب وقتاً وجهداً كبيرين، وخاصة عند إعداد استمارات التدفق الطلابي مما جعل استخدامها ضئيلاً.

6. طريقة إعادة تركيب الحياة الدراسية للفوج: وهي أداة قياس الكفاءة الداخلية، وتعد من أكثر الطرق الإحصائية ملائمة لقياس الكفاءة الداخلية الكمية للتعليم بشكل عام والتعليم الجامعي أو الكليات التطبيقية بشكل خاص، باعتبارها تقدم مؤشرات واضحة يمكن بواسطتها تشخيص الواقع الكمي للنظام التعليمي، وتحديد مستوى كفاءته، تمهيداً لتقدير كلفته وتحديد عائدته الهادي على الفرد والمجتمع. وتعتمد هذه الطريقة على عدة افتراضات، أهمها أن تحرك أفراد الفوج من صف إلى صف أو من

صف إلى خارج المرحلة التعليمية مرتبط بما يسمى بمعدلات التدفق الخاص لكل صف، ولمعرفة التدفق الطلابي يوزع المسجلون في كل صف دراسي وعام دراسي حتى التخرج بين (ناجحون، راسبون، متسربون)، ومن خلال هذا التوزيع يتم حساب معدلات التدفق (الحاج، 2001: 115)، (الحمدان، 2002: 65). ووفقاً لهذه الطريقة لابد من القيام بعدد من الإجراءات من خلالها يتم حساب العديد من المؤشرات للحكم على ارتفاع أو انخفاض الكفاءة الداخلية الكمية للنظام التعليمي: ولعل من أهم هذه الإجراءات الآتي:

- تحديد فوج طلابي خلال فترة دراسية محددة، وتتبع تدفق هذا الفوج من بداية التحاقه حتى تخرجه من الكلية والذي يسمح لنا هذا التوزيع بحساب معدلات التدفق (نجاح - رسوب - تسرب) لكل صف، ولكل سنة دراسية.
- رسم مخطط بياني يصف التقدم الدراسي للفوج المعاد تركيبه، ومن خلال هذا المخطط يتم حساب عدد من المؤشرات التي تحدد مستوى الكفاءة الداخلية الكمية.

الدراسات السابقة:

1. دراسة (حسن، 2008)، هدفت إلى تقويم الكفاية الداخلية لكليات التربية بجامعة صنعاء، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي، كما استخدم الباحث من هذا المنهج طريقة تحليل المحتوى للسجلات والإحصاءات الخاصة بالطلبة في كليات التربية لغرض قياس مؤشرات الكفاية الداخلية الكمية. ولتحقيق أهداف البحث، قام الباحث باستخدام أداة من أدوات قياس الكفاية الداخلية ومن أكثر الطرق الإحصائية

ملائمة لقياس الكفاية الداخلية الكمية، ولتحقيق هدف البحث الميداني قام الباحث باستخدام أداة من أدوات المنهج الوصفي وهي (الاستبانة) لمعرفة وتحديد العوامل المؤثرة في الكفاية الداخلية لكليات التربية بجامعة صنعاء، وقد تكونت عينة البحث من (103) عضو هيئة تدريس ممن يحملون شهادة (دكتوراه)، وقد أسفر البحث إلى النتائج الآتية: بلغ متوسط معامل الكفاية الداخلية الكمية لجميع كليات التربية بجامعة صنعاء (42.1%) وبمتوسط معامل هدر (57.9%)، وأن أعلى معامل الكفاية الداخلية يقع في كلية التربية حجة (56.6%) وبمعامل هدر (43.4%)، ثم كلية التربية صنعاء بمعامل كفاية (51%) وبمعامل هدر (49%)، ثم في كلية التربية حولان بمعامل كفاية (48%) وبمعامل هدر (52%)، كما أظهرت النتائج: عدم وجود فروق دالة إحصائية بين تقديرات أعضاء هيئة التدريس لمدى تأثير العوامل الأكاديمية في الكفاية الداخلية وفقاً لدرجاتهم العلمية (أستاذ - أستاذ مشارك - أستاذ مساعد).

2. دراسة (الشاطبي، 2002)، هدفت إلى التعرف على حجم الهدر التربوي الناجم عن الرسوب والتسرب للطلبة اليمنيين الدارسين في الجامعات العراقية، وقد توصلت الدراسة إلى أن متوسط معامل الكفاءة لفوج الدراسات الأولية ضمن الأربع سنوات يقدر بـ (0.75)، وأن معامل الإهدار تقدر بـ (0.25)، كما أشارت النتائج إلى أن متوسط معامل الكفاءة لطلاب نظام الخمس السنوات تقدر بـ (0.76)، وأن معامل الهدر يقدر بـ (0.24)، كما توصلت إلى أن معامل الكفاءة لجميع الطلبة الدارسين في نظام الأربع السنوات في جميع الجامعات العراقية عدا بغداد والموصل والمستنصرية تقدر بـ (0.69) فقط، وأن هناك نسبة هدر تقدر بـ (0.31)، وتشير النتائج إلى أن أقل

متوسط لمعامل الكفاءة يقع في الجامعة المستنصرية بمتوسط يقدر بـ(0.68)، ومعامل هدر تقدر بـ(0.32)، بينما يكون المتوسط لباقي الجامعات (0.75)، وتشير نتائج الدراسة أيضا إلى وجود هدر تربوي كبير في طلبة الدراسات العليا (ماجستير ودكتوراه) يقدر بمتوسط معامل هدر (0.39) وبمعامل كفاءة (0.61) لمرحلة الماجستير، وبمتوسط معامل هدر تقدر بـ(0.26)، ومعامل كفاءة (0.74) لمرحلة الدكتوراه.

3. دراسة (Loxley, 1985)، توصلت إلى وجود اختلاف في نسبة الفقد التعليمي بين الدول، بل بين المناطق داخل الدولة الواحدة، وأن هذا الفقد قد يصل إلى (25٪) في المدارس الإعدادية في الدول النامية، واختلاف نسب الرسوب والتسرب على أساس الجنس حيث إن البنات تفوقن على البنين، وأن الرسوب أكثر في الصفوف النهائية للحلقة الابتدائية في أفريقيا، بينما توجد أقل نسب من الرسوب والتسرب في العالم في كل من شرق وغرب أوروبا وأمريكا الشمالية، بينما توجد أعلى نسب الرسوب والفقد التعليمي في المناطق الريفية في العالم، وأوضحت الدراسة أن هذا الفقد التعليمي يحدث خسارة كبيرة، ويساعد في الارتداد إلى الأمية نتيجة لانخفاض جودة النظام التعليمي، وهذا ما أكدته التقرير الذي قامت بنشره اليونسكو عام 1980 عن الفقد التعليمي، واستعان بنتائجه لوكسلي في دراسته.

4. دراسة (أبو حورية، 2015) هدفت إلى التعرف على ظاهرة تسرب الفتاة الريفية، وذلك من خلال الدراسة لكافة الجوانب المتعلقة والمحيطه بظاهرة التسرب، ولتحقيق هذا الهدف العام قام الباحث بالتعرف على مفهوم التسرب وعلى العوامل التي تسبب

التسرب، بالإضافة إلى التعرف على أهم المقترحات للحد من تسرب الفتاة الريفية من مدارس التعليم الأساسي والثانوي. واعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي، ويتكون مجتمع الدراسة من ثلاث فئات من محافظة صنعاء هي مديرية بني حشيش، ومديرية جحانة، ومديرية بلاد الروس، وقام الباحث باختيار عينة عشوائية قدرت بـ (300) شخص تضمنت: معلمين، وأولياء أمور، وطالبات، وتوصل الباحث إلى أهم النتائج والتوصيات هي أن هناك عوامل اجتماعية واقتصادية وتربوية ترتبط بهذه الظاهرة، ومن التوصيات فصل مدارس البنات عن مدارس البنين في المراحل المتقدمة، وتوفير معلمات متخصصات ومؤهلات.

5. دراسة (خليفة، 2004) هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع الكفاءة الداخلية الكمية لنظام التعليم الأساسي في فلسطين ودرجة اختلافها باختلاف جنس الطالب، واستخدمت الدراسة طريقة إعادة تركيب الحياة الدراسية لحساب المؤشرات الدالة على هذه الكفاءة، وحساب الهدر التعليمي في هذه المرحلة، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وكانت عينة الدراسة عينة ممثلة من طلبة المدارس الفلسطينية بمرحلة التعليم الأساسي المراد التعرف على واقع كفاءتها الداخلية الكمية، وهي عينة تتكون من ثلاثة أفواج دراسية، وكانت أهم نتائج الدراسة أن نظام التعليم الأساسي في فلسطين لم يرق إلى الوصول لتحقيق أهدافه الكمية بالمستوى المطلوب، الأمر الذي أثر على كفاءته الداخلية الكمية، وأن نسبة الفقد الكمي الناتج عن الرسوب والتسرب لدى الطلبة الذكور أعلى منها لدى الإناث، وقدمت الدراسة بعض المقترحات لرفع مستوى هذه الكفاءة، وزيادة فعاليتها لتصل إلى المستوى المأمول.

6. دراسة (باجرش، 2006) هدفت إلى تحديد درجة ممارسة أساليب التدريس الأكثر استخداما في التدريس لمادة الرياضيات في المراحل الثانوية، وتحديد أساليب التدريس ذات العلاقة الإيجابية مع تحصيل الطلبة في مادة الرياضيات، والكشف عن جوانب القصور في التدريس لدى المعلمين في تحديد أساليب التدريس ذات العلاقة الإيجابية باتجاهات الطلبة نحو الطلبة، واعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، ويتكون مجتمع الدراسة من المعلمين، وقد تم اختيار عينة عشوائية تتكون من 87 شخصا.

7. دراسة (أبوعسكر، 2012) هدفت إلى التعرف على دور الإدارة المدرسية في مدارس البنات الثانوية في مواجهة ظاهرة التسرب الدراسي بمحافظات غزة وسبل تفعيله، والوقوف على واقع التسرب في هذه المدارس، ومعرفة درجة ممارسة الإدارة المدرسية لدورها في الحد من هذه الظاهرة، ومعرفة أثر كل من سنوات الخدمة والمؤهل العلمي ومكان السكن على درجة ممارسة الإدارة المدرسية لدورها في الحد من هذه الظاهرة من وجهة نظر عينة الدراسة البالغ عددهم (68) مديرة، أي ما نسبته (100%) من مجتمع الدراسة الأصلي، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي موظفًا إستبانة واحدة كأداة للدراسة مكونة من (39) فقرة موزعة على مجالين هما المجال التربوي والمجال الاجتماعي، إضافة إلى سؤال مفتوح حول سبل مقترحة لتفعيل دور الإدارة المدرسية للحد من ظاهرة التسرب. وكانت أهم النتائج: حصل المجال التربوي على المرتبة الأولى بوزن نسبي (80.94 %)، والذي يبين قيام مديرات المدارس بواجبهن في كثير من الجوانب التربوية، وهي مقبولة بالنسبة لأداء مديرات المدارس من أجل الحد من ظاهرة التسرب في المدارس الثانوية للبنات، وحصل المجال الاجتماعي على المرتبة

الثانية بوزن نسبي (80.17 %) والذي يبين العلاقة بين المدرسة والمجتمع المحلي من أجل الحد من ظاهرة التسرب المدرسي، وهو بحاجة إلى تفعيل، ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لكل من متغير سنوات الخدمة والمؤهل العلمي والمديرية التي تتبع لها المدرسة.

8. دراسة (عبدالعال، 2010) وهدفت الدراسة إلى التعرف على الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى انخفاض الكفاءة الداخلية في السنة التحضيرية لطلاب وطالبات جامعة حائل، وذلك من أجل وضع تصور لعلاج تلك الأسباب بقدر الإمكان لرفع الكفاءة الداخلية للسنة التحضيرية. ولتحقيق أهداف تلك الدراسة استخدمت المنهج الوصفي باعتباره المنهج العلمي الذي يتلاءم مع طبيعة هذه الدراسة، وكانت أهم نتائج الدراسة ما يلي: أظهر تحليل البيانات إلى أن طلاب السنة التحضيرية بجامعة حائل قد حددوا الكثير من العوامل التي تكمن وراء انخفاض الكفاءة الداخلية، ومن بين هذه العوامل: الاقتصادية، والعوامل الاجتماعية، والعوامل الدراسية، والعوامل الشخصية، والعوامل الأسرية.

9. دراسة (الهميم، 2010) وقد هدفت إلى التعرف على الهدف العام، وهو التحقق من صحة الفرضيات، والإجابة عن تساؤلات الدراسة، واقتراح بعض التوصيات للحيلولة دون استفحال الظاهرة. وقد استخدم المنهج الوصفي التحليلي بطريقة المسح الاجتماعي الشامل للمتسربين وبالعينة للمنتظمين؛ لأنه المنهج المناسب الذي يحقق أهداف الدراسة وقد شملت عينة الدراسة على جميع الطلاب المتسربين من المدارس الثانوية في مراحلها الثلاث لعام 1429-1430هـ، ومن أهم النتائج سؤال الدراسة

الاول: الخصائص الذاتية للمتسربين دراسيا ليس هناك علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى 0.05 بين الوضع الدراسي والعمر (قيمة معامل التوافق أقل من 0.3 ومستوى الدلالة الاحصائية اكبر من 0.05) ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى تقارب عمل الطلبة. كذلك ليس هناك علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى 0.05 بين الوضع الدراسي والمرحلة (قيمة توافق مساوية للصفر مما يعني عدم وجود علاقة أو توافق بين المتغيرين ومستوى الدلالة الاحصائية أكبر من 0.05).

10. دراسة (السعدي، والدحياني، 2018) هدفت إلى معرفة واقع الكفاءة الداخلية الكمية لكلية المجتمع - سنحان، من خلال قياس مؤشرات الكفاءة الداخلية، وتحديد الكلفة السنوية للطالب بالكلية، وتحديد الهدر الهادي الناتج عن الرسوب والتسرب. واعتمد البحث بصفة أساسية على أسلوب إعادة تركيب الحياة الدراسية لحساب المؤشرات الدالة على الكفاءة الداخلية الكمية لكلية المجتمع سنحان، وذلك من خلال بناء الهيكل البياني للتدفق الطلابي الذي يسمح بحساب (معدل النجاح، ومعدل الرسوب، ومعدل التسرب) للفوج الدراسي، ومن ثم حساب مؤشرات الكفاءة الداخلية الكمية ومستوى هذه الكفاءة.

أظهرت نتائج البحث أن نظام التعليم في كلية المجتمع سنحان لم يرق إلى الوصول لتحقيق أهدافه الكمية بالمستوى المطلوب، الأمر الذي أثر على كفاءته الداخلية الكمية، وأن نسبة الفقد الكمي الناتج عن الرسوب والتسرب لدى الطلبة بلغ (48%). وقدم البحث بعض التوصيات لرفع مستوى هذه الكفاءة وزيادة فعاليتها لتصل إلى المستوى المأمول.

وباستعراض الدراسات السابقة تتضح أوجه التشابه والاختلاف بينها وبين البحث الحالي، ويمكن إجمالها على النحو الآتي:

أولاً: أوجه التشابه: يتفق البحث الحالي مع أغلب الدراسات السابقة من حيث منهج الدراسة، وهو المنهج الوصفي المسحي، كما يتفق البحث الحالي مع الدراسات السابقة من حيث اعتماد الدراسة على الاستبانة أداة لجمع البيانات، واتفق أيضاً البحث الحالي مع أغلب الدراسات السابقة من حيث تناول موضوع الكفاءة الداخلية الكمية في المؤسسات التعليمية.

ثانياً: أوجه الاختلاف: اختلف البحث الحالي مع الدراسات السابقة من حيث الهدف، فقد سعى البحث الحالي إلى التعرف على أسباب ضعف الكفاءة الداخلية الكمية في كلية المجتمع سنحان بالجمهورية اليمنية، كما اختلف أيضاً مع الدراسات السابقة بتحديد مجتمع الدراسة، والذي اقتصر على الأكاديميين والإداريين.

ثالثاً: أوجه الاستفادة: استفاد البحث الحالي بشكل كبير من الدراسات السابقة في صياغة مشكلة البحث وتساؤلاته، وبناء الإطار النظري والمنهجي، بالإضافة إلى تطوير أداة البحث.

منهج البحث وإجراءاته:

أولاً: منهجية البحث: في ضوء طبيعة البحث وأهدافه، فقد تم اعتماد أحد أساليب المنهج الوصفي (التحليلي)، لمعرفة رؤية الأكاديميين والإداريين لأسباب ضعف الكفاءة الداخلية الكمية في كلية المجتمع سنحان في الجمهورية اليمنية.

ثانياً: مجتمع البحث وعيته: هم جميع الأكاديميين والإداريين في الكلية، والبالغ عددهم (53) أكاديمياً وإدارياً حسب إحصائيات العام 2019م، موزعين بين أقسام الكلية المختلفة.

ونظرًا لصغر حجم مجتمع البحث الحالي، فقد حرص الباحثون على إتاحة الفرصة لجميع أفراد المجتمع على الإجابة على أداة البحث لمعرفة أسباب ضعف الكفاءة الداخلية الكمية في كلية المجتمع بسنحان من وجهة نظر الأكاديميين والإداريين، ولكن وبسبب عدم تجاوب بعض العاملين في الكلية للإجابة عن الاستبيان، فقد تم توزيع (56) استبانة، ولم يسترجع منها إلا (50) استبانة، وعند إجراء التحليل الإحصائي تم استبعاد (10) استبانات لعدم صلاحيتها للتحليل الإحصائي، بسبب نقص البيانات. والجدول الآتي يوضح عدد الاستبانات الموزعة والمسترجعة، وتم التحليل على (40) استبانة.

جدول (1) يوضح عدد الاستبانات الموزعة والمسترجعة

العدد	الاستبانات
56	إجمالي الاستبانات الموزعة
50	إجمالي الاستبانات المسترجعة
10	إجمالي الاستبانات المستبعدة
40	إجمالي الاستبانات المستخدمة في التحليل .

ثالثاً: توصيف مجتمع البحث :

يمكن توصيف مجتمع البحث وفق متغيرات البحث كما يأتي:

جدول رقم (2) يوضح وصف متغيرات البحث

المتغير	الفئة	العدد	النسبة
الجنس	ذكر	28	70٪
	أنثى	12	30٪
المجموع		40	100٪

المسمى الوظيفي	أكاديمي		19	47.5%
	إداري		21	52.5%
المجموع			40	100%
سنوات الخبرة في العمل	أقل من 5 سنوات		10	25%
	من 5 إلى 10 سنوات		20	50%
	أكثر من 10 سنوات		10	25%
المجموع			40	100%
المؤهل العلمي	دبلوم بعد الثانوية فأقل		13	23.5%
	بكالوريوس		16	40.0%
	ماجستير		7	17.5%
	دكتوراه		4	10.0%
المجموع			40	100%

رابعاً: أداة البحث

أداة البحث وخطوات بنائها: اعتمد هذا البحث على الاستبانة كأداة لجمع البيانات الأولية، حيث تم تصميم الاستبانة مكونة من ثلاثة مجالات لأسباب ضعف الكفاءة الداخلية الكمية في كلية المجتمع بسنحان، وتحت كل مجال مجموعة من الفقرات، موزعة على النحو الآتي:

المجال الأول: (الأسباب الاقتصادية) وبلغ عدد فقراته (11) فقرة.

المجال الثاني: (الأسباب الاجتماعية) وبلغ عدد فقراته (9) فقرة.

المجال الثالث: (الأسباب التعليمية) وبلغ عدد فقراته (20) فقرة.

وللتأكد من صدق أداة البحث (الاستبانة)، تم عرضها على مجموعة من المحكمين المتخصصين في مجال الإدارة ومناهج البحث والإحصاء وطرقه بهدف تقييمها، والذين قدموا بعض الملاحظات البسيطة، وكذلك تم اختبار الصدق التكويني لفقرات الاستبانة باستخدام معامل ارتباط بيرسون، وقد تبين أن جميع الفقرات دالة إحصائياً، مما يدل على قوة كل فقرة من فقرات الاستبانة في بناء الدرجة الكلية للمقياس، أي أن هذه الطريقة تقيس مدى تماسك العبارات بالمقياس، بحيث تعتبر درجة المقياس هي محك للصدق مع كل مجال من المجالات.

الجدول رقم (3) معاملات ارتباط بيرسون بين متوسطات المجالات والمتوسط الكلي للأداة

الرقم	المجالات	معامل الارتباط
1	الأسباب الاقتصادية	0.567**
2	الأسباب الاجتماعية	0.845**
3	الأسباب التعليمية	0.811**

(**) معامل الارتباط دال إحصائياً عند مستوى (P. ≤ 0.01).

يتضح من الجدول السابق أن معامل الارتباط بين مجالات الاستبانة وبين الدرجة الكلية للأداة دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.01)، حيث بلغت أعلى قيمة (0.845)، وبلغت أدنى قيمة (0.567)، وهذا المعامل المرتفع يدل على وجود علاقة بين مجالات الاستبانة وبين الدرجة الكلية للأداة، ويؤكد وجود صدق اتساق بنائي للاستبانة.

سابعاً: ثبات الأداة: وللتأكد من ثبات أداة البحث فقد تم استخدام اختبار كرونباخ ألفا للثبات للعينة النهائية، وقد بلغ معامل كرونباخ ألفا لمقياس ثبات أداة البحث بشكل عام (87.5%)، وكون القيمة تزيد عن (80%)، فإن ذلك يدل على قوة ثبات فقرات الاستبانة، وأن المقياس صالح لمقياس ما وضع من أجله، كما هو موضح في الجدول (4):

الجدول رقم (4) نتائج اختبار (ألفا كرونباخ) لقياس ثبات الأداة

م	المجالات	عدد الفقرات	قيمة معامل الثبات
1	الأسباب الاقتصادية	11	0.652
2	الأسباب الاجتماعية	9	0.738
3	الأسباب التعليمية	20	0.884
	الثبات الكلي للأداة	40	0.875

يتضح من الجدول (4) أن معامل الثبات العام للاستبانة عالٍ جداً؛ حيث بلغ (0.875)، وبلغ معامل الثبات لمجال الأسباب الاقتصادية (0.652)، وبلغ معامل الثبات لمجال الأسباب الاجتماعية (0.738)، وبلغ معامل الثبات لمجال الأسباب التعليمية (0.884)، وهذا يدل على أن الاستبانة بجميع مجالاتها تتمتع بدرجة عالية من الثبات، وبالتالي يمكن الاعتماد على النتائج والوثوق بها.

إجراءات تطبيق البحث: تم توزيع الاستبيان عدد (56) استبانة، في بداية شهر يناير (2020)، وتم استرجاعها في نهاية شهر يناير بالعام نفسه، حيث تم استرجاع (50) استبانة، والفاقد (6) استبانات.

المعالجة الإحصائية: لتحقيق أهداف البحث وتحليل البيانات التي تم جمعها، تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وفيما يلي مجموعة من الأساليب الإحصائية التي تم استخدامها:

1- تم ترميز وإدخال البيانات إلى الحاسوب، ولتحديد خلايا مقياس ليكرت الخماسي (الحدود الدنيا والعليا)، المستخدم في محاور البحث تم حساب المدى (5-1=4)، ثم تقسيمه

على عدد الخلايا للحصول على طول الخلية الصحيح أي $(4/5=0,80)$ ، بعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (أو بداية المقياس وهي الواحد الصحيح)، وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، وهكذا أصبح طول الخلايا كالآتي:

- من 1 إلى 1,80 يمثل (منخفضة جدًا) نحو كل فقرة من فقرات المجال.
 - من 1.81 إلى 2,60 يمثل (منخفضة) نحو كل فقرة من فقرات المجال.
 - من 2.61 إلى 3,40 يمثل (متوسطة) نحو كل فقرة من فقرات المجال.
 - من 3.41 إلى 4,20 يمثل (عالية) نحو كل فقرة من فقرات المجال .
 - من 4.21 إلى 5.00 يمثل (عالية جدًا) نحو كل فقرة من فقرات المجال.
- 2- المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابة أفراد عينة البحث حول المجالات.

3- اختبار (T-Test): لمعرفة دلالة الفروق الإحصائية بين استجابة أفراد عينة البحث للمتغيرات (الجنس، المسمى الوظيفي).

4- تحليل التباين الأحادي: لمعرفة دلالة الفروق الإحصائية بين استجابة أفراد عينة البحث للمتغير (الخبرة في العمل، المؤهل العلمي).

عرض نتائج البحث: تم عرض النتائج وفقا لأسئلة البحث على النحو الآتي:
أولاً: عرض النتائج على مستوى الأداة ككل:

وللإجابة عن السؤال الأول الذي نصه (ما أسباب ضعف الكفاءة الداخلية الكمية في كلية المجتمع - صنعاء من وجهة نظر الإداريين والأكاديميين في المجالات الآتية: (الأسباب الاجتماعية، والأسباب الاقتصادية، والأسباب التعليمية)؟

قام الباحثون باستخراج النتائج على مستوى الأداة ككل، وعلى مستوى كل مجال، ثم لمعرفة الفروق بين استجابات أفراد العينة وفقاً لمتغيرات البحث؛ وفيما يأتي توضيح ذلك:

أولاً: عرض نتائج البحث على مستوى الأداة ككل:

وذلك بحساب المتوسطات والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات كل مجالات الاستبانة، وترتيبها تنازلياً حسب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، ويتضح من خلال العرض لنتائج البحث أن الأداة الكلية قد حظيت بموافقة مجتمع البحث بدرجة عالية، حيث بلغ متوسط الموافقة في الفقرات المدرجة على مستوى الأداة ككل (3,56)، وهو يقابل الموافقة بدرجة عالية.

وقد تم تقسيم أداة البحث الكلية إلى ثلاثة مجالات، حصلت جميعها على موافقة مجتمع البحث بدرجة عالية، وكما هي موضحة في الجدول الآتي:

جدول رقم (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد مجتمع

البحث عن أسباب ضعف الكفاءة الداخلية في كلية المجتمع سنحان

درجة الموافقة			نص المجال	رقم المجال في الاستبانة	ترتيب قوة المجال
الدرجة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي			
عالية	0.530	3.67	الأسباب التعليمية	3	1
عالية	0.574	3.56	الأسباب الاقتصادية	1	2
عالية	0.608	3.45	الأسباب الاجتماعية	2	3
عالية	0.442	3.56	المتوسط الكلي أو العام للأداة الكلية		

ويتضح من خلال الجدول (5) أن الأداة الكلية قد حظيت بموافقة مجتمع البحث بدرجة (عالية)، حيث بلغ متوسط استجابة مجتمع البحث في الفقرات المدرجة على مستوى الأداة ككل (3.56)، وهو يقابل درجة موافقة (عالية)، وتكونت الأداة من (3) مجالات، تم ترتيبها تنازلياً بحسب المتوسط والانحراف المعياري، فحصل المجال الأول، والمتعلق بمجال (الأسباب التعليمية) على المرتبة الأولى بمتوسط (3.67)، وانحراف معياري (0.530)، وحصل مجال (الأسباب الاقتصادية) على الترتيب الثاني بمتوسط حسابي (3.56)، وانحراف معياري (0.574)، وحصل مجال (الأسباب الاجتماعية) على الترتيب الثالث بمتوسط حسابي (3.45)، وانحراف معياري (0.608)، وقد حظيت جميع المجالات، وعددها (3) على موافقة مجتمع البحث بدرجة (عالية).

ثانياً: عرض نتائج البحث على مستوى المجالات:

المجال الأول | الأسباب الاقتصادية

يشتمل هذا المجال على (11) فقرة، تتعلق بمجال الأسباب الاقتصادية، حيث تشير النتائج الموضحة في الجدول (6) إلى أن متوسط استجابة مجتمع البحث تتراوح ما بين (3.00) إلى (4.00) وقد بلغ المتوسط الحسابي لهذا المجال ككل (3.56)، وانحراف معياري (0.574)، وهو يقابل تقدير الاتجاه "بدرجة عالية".

جدول رقم (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد مجتمع

البحث تجاه مجال الأسباب الاقتصادية

ترتيب قوة الفقرة	رقم الفقرة في الاستبانة	نص الفقرة	درجة التطبيق	
			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	2	ضعف توفر الامكانيات المادية في الكلية	4.00	0.987
2	6	ضعف الدعم للكلية من رجال المال والأعمال	3.98	1.025

عالية	1.108	3.95	تحميل المسؤولية المبكرة لبعض الطلاب كونهم كبار إخوانهم	3	3
عالية	1.081	3.90	تدني مستوى الدخل للعائلة.	11	4
عالية	1.010	3.83	ضعف الكلية في تقديم خدمات ميسرة للطلبة بتكلفة اقتصادية مناسبة	1	5
عالية	1.050	3.78	الهروب والغياب المستمر عن الكلية	9	6
عالية	1.127	3.75	ضعف رصد موازنات للكلية من قبل الجهات الرسمية	5	7
عالية	1.231	3.65	ضعف علاقة الكلية بالمجتمع المحلي	4	8
متوسطة	1.261	3.28	عدم توفر وسائل المواصلات وارتفاع أسعارها	8	9
متوسطة	1.143	3.03	بعد الكلية عن سكن الطلبة	7	10
متوسطة	1.248	3.00	ارتفاع الرسوم الدراسية وعدم قدرة الأسرة على دفعها	10	11
عالية	0.574	3.56	المتوسط العام		

يوضح الجدول (6) أن استجابة مجتمع البحث في كلية مجتمع سنجان نحو أسباب ضعف الكفاءة الداخلية الكمية في مجال الأسباب الاقتصادية موافقة بدرجة عالية؛ حيث حصلت ثمان فقرات على متوسط اتجاه (عالية)، وحصلت ثلاث فقرات على متوسط استجابة (متوسطة)، وقد تراوحت المتوسطات للفقرات من (3.00) إلى (4.00)، وبلغ اتجاه المتوسط العام لمجال الأسباب الاقتصادية (3.56)، أي موافقة بدرجة (عالية).

المجال الثاني | الأسباب الاجتماعية:

يشتمل هذا المجال على (9) فقرات تتعلق بمجال الأسباب الاجتماعية، حيث تشير النتائج الموضحة في الجدول (7) إلى أن متوسط استجابة مجتمع البحث تراوح ما بين (4.23) إلى (3.15). وقد بلغ المتوسط الحسابي لهذا المجال ككل (3.45)، وانحراف معياري (0.608)، وهو يقابل تقدير الاتجاه "بدرجة عالية".

جدول رقم (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد مجتمع

البحث تجاه مجال الأسباب الاجتماعية

ترتيب قوة الفقرة	رقم الفقرة في الاستبانة	نص الفقرة	درجة الموافقة		
			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	4	عدم وجود قناة تواصل بين الكلية وأسرّة الطالب	4.23	0.832	عالية جدًا
2	8	مصاحبة أصدقاء السوء	4.03	1.000	عالية
3	3	الضغوطات الأسرية بسبب الأوضاع الاجتماعية	3.98	1.050	عالية
4	9	لا تتدخل إدارة الكلية في حل بعض المشاكل الأسرية للطلاب	3.58	1.130	عالية
5	1	الزواج المبكر	3.53	1.109	عالية
6	2	لا يجد الطالب التشجيع المناسب من أسرته	3.35	1.075	متوسطة
7	5	النظرة الدونية من المجتمع والأهل لخريجي كلية المجتمع	3.35	1.388	متوسطة
8	7	عدم استقرار الأسرة في مكان واحد	3.15	1.075	متوسطة
9	6	العناية بأفراد الأسرة والمساعدة في أعمال المنزل	3.15	1.051	متوسطة
		المتوسط العام	3.45	0.608	عالية

يوضح الجدول (7) أن استجابة مجتمع البحث في كلية المجتمع صنعاء نحو أسباب ضعف الكفاءة الداخلية الكمية في مجال الأسباب الاجتماعية موافقة بدرجة عالية؛ حيث حصلت أربع فقرات على متوسط اتجاه (عالية)، وحصلت أربع فقرات على متوسط استجابة (متوسطة)، وقد حصلت فقرة واحدة على درجة موافقة عالية جدًا، وقد تراوحت المتوسطات

للفقرات من (3.13) إلى (4.23)، وبلغ اتجاه المتوسط العام لمجال الأسباب الاجتماعية (3.45)، أي موافقة بدرجة (عالية).

المجال الثالث | الأسباب التعليمية:

يشتمل هذا المجال على (20) فقرة تتعلق بمجال الأسباب التعليمية، حيث تشير النتائج الموضحة في الجدول (8) إلى أن متوسط استجابة مجتمع البحث تراوح ما بين (4.05) إلى (3.83). وقد بلغ المتوسط الحسابي لهذا المجال ككل (3.67)، وانحراف معياري (0.530)، وهو يقابل تقدير الاتجاه " بدرجة عالية".

جدول (8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد مجتمع

البحث عن الأسباب المتعلقة بالعملية التعليمية

ترتيب قوة الفقرة	رقم الفقرة في الاستبانة	نص الفقرة	درجة التطبيق		
			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	20	عدم التطبيق العملي لبعض المقررات الدراسية بسبب انقطاع الكهرباء	4.05	1.197	عالية
2	2	عدم إدخال وسائل تعليمية حديثة لبعض الأقسام	4.00	0.934	عالية
3	5	عدم إنشاء برنامج البكالوريوس لجذب الطلبة	3.93	1.071	عالية
4	10	قلة عدد المعامل التطبيقية	3.93	0.888	عالية
5	6	التهاون في متابعة غياب الطلبة	3.93	0.764	عالية
6	12	ضعف الكفاءة العلمية لدى بعض أعضاء هيئة التدريس	3.90	0.955	عالية
7	9	عدم توفر مكتبة الكترونية ومواقع أبحاث	3.90	1.057	عالية
8	15	قلة توفر بعض الدكاترة في التخصصات العلمية والنوعية	3.80	0.939	عالية

9	7	عدم مناسبة مبنى الكلية للعملية التعليمية	3.80	1.137	عالية
10	19	عدم توفر أجهزة حاسوب كافية للطلبة	3.78	1.097	عالية
11	4	الغياب المستمر لبعض أعضاء هيئة التدريس	3.78	1.097	عالية
12	13	عدم استخدام أساليب مناسبة في التدريس	3.73	0.905	عالية
13	18	اعتماد أغلب المقررات الدراسية على الجانب النظري	3.63	1.005	عالية
14	3	عدم إثارة التنافس بين الطلبة من قبل أعضاء هيئة التدريس	3.58	1.010	عالية
15	1	ضعف العلاقة بين أعضاء هيئة التدريس والطالب والخلافات فيما بينهم	3.58	1.259	عالية
16	8	عدم وجود بيئة تعليمية مشجعة للفتاة	3.48	1.132	عالية
17	14	قلة الساعات المكتبية لأعضاء هيئة التدريس في الكلية لمتابعة الطلبة	3.43	1.152	عالية
18	11	الخوف والقلق من الامتحانات	3.30	1.018	متوسطة
19	16	اعتماد اللغة الانجليزية لغة أم في بعض المقررات	3.00	1.177	متوسطة
20	17	صعوبة بعض المقررات الدراسية	3.83	1.152	متوسطة
		المتوسط العام	3.67	0.530	عالية

يوضح الجدول رقم (8) أن استجابة مجتمع البحث في كلية المجتمع صنعاء نحو أسباب ضعف الكفاءة الداخلية الكمية في مجال الأسباب التعليمية موافقة بدرجة مرتفعة؛ حيث حصلت سبع عشر من الفقرات على متوسط اتجاه (عالية)، وحصلت ثلاث فقرات على متوسط استجابة (متوسطة)، وقد تراوحت المتوسطات للفقرات من (4.05) إلى (3.83)، وبلغ اتجاه المتوسط العام لمجال الأسباب التعليمية (3.67)، أي موافقة بدرجة (عالية).

ثالثاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الثاني نص السؤال: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) في استجابات أفراد مجتمع البحث وفقاً للمتغيرات (الجنس، المسمى الوظيفي، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة)؟ وللإجابة عن هذا السؤال تم اتباع الخطوات الآتية:

أولاً: الفروق تبعاً لمتغير الجنس :

فيما يتعلق بأسباب ضعف الكفاءة الداخلية الكمية في كلية المجتمع سنحان من وجهة نظر الأكاديميين والإداريين حسب متغير الجنس (ذكر – أنثى) تم تطبيق اختبار T-test، والجدول الآتي يوضح المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري وقيمة (T)، ومستوى دلالة الفروق لاستجابات أفراد مجتمع البحث حسب هذا المتغير.

جدول رقم (9) نتائج (T-test) لدلالة الفروق بين متوسطات استجابات أفراد مجتمع

البحث التي تعزى إلى متغير الجنس

المجالات	الجنس	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة T	مستوى الدلالة
الأسباب الاقتصادية	ذكر	28	3.67	0.521	38	1.875	0.069
	أنثى	12	3.31	0.636			
الأسباب الاجتماعية	ذكر	28	3.53	0.507	38	1.346	0.186
	أنثى	12	3.25	0.787			
الأسباب المتعلقة بالعملية التعليمية	ذكر	28	3.67	0.571	38	0.084	0.934
	أنثى	12	3.65	0.442			
الدرجة الكلية	ذكر	28	3.62	0.421	38	1.451	0.155
	أنثى	12	3.41	0.471			

ويتضح من الجدول (9) أنه: لا توجد أية فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد مجتمع البحث وفق متغير الجنس (ذكر، أنثى) وفقاً لمجالات البحث.

ثانياً: الفروق تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي:

فيما يتعلق بأسباب ضعف الكفاءة الداخلية الكمية في كلية المجتمع سنحان من وجهة نظر الأكاديميين والإداريين حسب المسمى الوظيفي، فقد تم استخدام اختبار (T – test) لدلالة الفروق بين عيّنتين مستقلتين حسب المسمى الوظيفي (أكاديمي – إداري)، لمعرفة ما إذا كانت استجابات مجتمع البحث تختلف باختلاف المسمى الوظيفي.

جدول (10) نتائج (T-test) لدلالة الفروق بين متوسطات استجابات أفراد مجتمع

البحث التي تعزى إلى المسمى الوظيفي

المجالات	الوظيفة	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة T	مستوى الدلالة
الأسباب الاقتصادية	أكاديمي	19	3.58	0.502	38	0.194	0.847
	إداري	21	3.55	0.645			
الأسباب الاجتماعية	أكاديمي	19	3.31	0.582	38	-1.345	0.187
	إداري	21	3.57	0.619			
الأسباب المتعلقة بالعملية التعليمية	أكاديمي	19	3.72	0.490	38	0.601	0.551
	إداري	21	3.62	0.571			
الدرجة الكلية	أكاديمي	19	3.54	0.421	38	-0.279	0.782
	إداري	21	3.58	0.470			

من الجدول السابق نلاحظ أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات مجتمع

البحث تعزى لمتغير الموسمي الوظيفي

ثالثاً: الفروق تبعاً لمتغير المؤهل العلمي:

فيما يتعلق باستجابات عينة البحث نحو أسباب ضعف الكفاءة الداخلية الكمية في كلية المجتمع سنحان حسب المؤهل العلمي: فقد تم استخدام تحليل التباين الأحادي (ANOVA ONE WAY) لدلالة الفروق حسب المؤهل العلمي (ثانوية، بكالوريوس، ماجستير، دكتوراه....).

جدول (10) يبين تحليل التباين الأحادي (ONE WAY ANOVA) لدلالة الفروق حسب

المؤهل العلمي

المجالات	التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط مجموع المربعات	(F)	مستوى الدلالة
الأسباب الإقتصادية	بين المجموعات	3.641	3	1.214	4.735	0.007
	داخل المجموعات	9.227	36	0.256		
	المجموع	12.868	39			
الأسباب الإجتماعية	بين المجموعات	3.514	3	1.171	3.875	0.017
	داخل المجموعات	10.880	36	0.302		
	المجموع	14.393	39			
الأسباب التعليمية	بين المجموعات	1.370	3	0.457	1.714	0.182
	داخل المجموعات	9.591	36	0.266		
	المجموع	10.961	39			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	2.506	3	0.835	5.881	0.002
	داخل المجموعات	5.113	36	0.142		
	المجموع	7.618	39			

تشير نتائج الجدول (10) إلى أن قيمة (F) غير دالة إحصائياً لجميع مجالات البحث، وهذا يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين استجابات أفراد مجتمع البحث نحو أسباب ضعف الكفاءة الداخلية الكمية في جميع المجالات تبعاً لمتغير المؤهل العلمي، مما يدل على تطابق وجهات نظرهم على اختلاف مؤهلاتهم، وقد يكون السبب في تطابق وجهات النظر أن الجميع يتقاربون في الإدراك والوعي بأسباب ضعف الكفاءة الداخلية الكمية.

رابعا: الفروق تبعاً لمتغير سنوات الخبرة:

فيما يتعلق باستجابات مجتمع البحث نحو أسباب ضعف الكفاءة الداخلية الكمية حسب سنوات الخبرة (أقل من 5 سنوات من 5 إلى 10 سنوات - أكثر من 10 سنوات) فقد تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (ONE WAY ANOVA) لمعرفة الفروق في استجابات مجتمع البحث وفقاً لمجالاته المختلفة، والجدول (11) يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة (F) ومستوى دلالة الفروق في استجابات العينة نحو أسباب ضعف الكفاءة الداخلية الكمية حسب المتغير السابق.

جدول (11) نتائج تحليل التباين الأحادي لإيجاد دلالة الفروق بين متوسطات استجابات

أفراد مجتمع البحث التي تعزى إلى متغير سنوات الخبرة.

المجالات	التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط مجموع المربعات	(F)	مستوى الدلالة
الأسباب الإقتصادية	بين المجموعات	0.877	2	0.438	1.352	0.271
	داخل المجموعات	11.991	37	0.324		
	المجموع	12.868	39			

0.489	0.730	0.273	2	0.547	بين المجموعات	الأسباب الاجتماعية
		0.374	37	13.847	داخل المجموعات	
			39	14.393	المجموع	
0.833	0.184	0.054	2	0.108	بين المجموعات	الأسباب المتعلقة بالعملية التعليمية
		0.293	37	10.853	داخل المجموعات	
			39	10.961	المجموع	
0.480	0.749	0.148	2	0.296	بين المجموعات	الدرجة الكلية
		0.198	37	7.322	داخل المجموعات	
			39	7.618	المجموع	

تشير النتائج الموضحة في الجدول (11) أن قيمة (F) غير دالة إحصائياً للمجالات (الأول والثاني والثالث) مما يعني عدم وجود فروق دالة إحصائية عند مستوى (0.05) فأقل كما يبينه الجدول السابق.

خلاصة نتائج البحث

يتضمن هذا المحور عرضاً لأهم نتائج البحث، وأبرز التوصيات، والمقترحات المقدمة من الباحثين بهدف التعرف على أسباب ضعف الكفاءة الداخلية الكمية في كلية المجتمع سنحان من وجهة نظر الأكاديميين والإداريين.

1- أهم نتائج البحث:

أولاً: النتائج الخاصة باستجابات أفراد عينة البحث حول مجالات الاستبانة:

أ- المجال الأول (الأسباب الاقتصادية)

أظهرت النتائج موافقة عينة البحث على الفقرات التي تقيس أسباب ضعف الكفاءة الداخلية الكمية في كلية المجتمع سنحان المتعلقة بمجال (الأسباب الاقتصادية)، وتكون

المجال من (11) فقرة، ومن خلال استجابات أفراد مجتمع البحث، لوحظ وجود (8) فقرات بدرجة موافقة (عالية)، و (3) فقرات بدرجة موافقة (متوسطة)، لذلك كانت قيمة المتوسط الحسابي للمجال الأول (الأسباب الاقتصادية) تساوي (3.56)، وانحراف معياري (0.574)، وقد حصل هذا المجال على الترتيب الثاني على مستوى الأداة ككل..

ب- المجال الثاني (الأسباب الاجتماعية)

أظهرت النتائج موافقة عينة البحث على الفقرات التي تقيس أسباب ضعف الكفاءة الداخلية الكمية في كلية المجتمع - صنعاء المتعلقة بمجال (الأسباب الاجتماعية)، وتكون المجال من (9) فقرات، ومن خلال استجابات أفراد مجتمع البحث لوحظ وجود (1) فقرة بدرجة (عالية جداً)، و (4) فقرات بدرجة (عالية)، و (4) فقرات بدرجة (متوسطة)، لذلك كانت قيمة المتوسط الحسابي لمجال (الأسباب الاجتماعية) تساوي (3.45)، وانحراف معياري (0.608)، أي أن أفراد العينة يوافقون على أسباب هذا المجال في الكلية بدرجة (عالية).

ج- المجال الثالث (الأسباب المتعلقة بالعملية التعليمية):

أظهرت النتائج موافقة مجتمع البحث على الفقرات التي تقيس أسباب ضعف الكفاءة الداخلية الكمية في كلية المجتمع - صنعاء المتعلقة بمجال (الأسباب التعليمية)، وتكون المجال من (20) فقرة، ومن خلال استجاباتهم لوحظ وجود (17) فقرة بدرجة (عالية)، و (3) فقرات بدرجة (متوسطة)، لذلك كانت قيمة المتوسط الحسابي لمجال (الأسباب الاجتماعية) تساوي (3.67)، وانحراف معياري (0.530)، أي أن أفراد العينة يوافقون على أسباب هذا المجال في الكلية بدرجة (عالية).

2- النتائج الخاصة بالفروق بين متوسطات استجابات مجتمع البحث تجاه أسباب ضعف الكفاءة الداخلية الكمية في كلية المجتمع -سنحان وفقاً لمتغيرات البحث: (الجنس، المسمى الوظيفي، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة في العمل).

أشارت النتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات مجتمع البحث نحو أسباب ضعف الكفاءة الداخلية الكمية في كل مجالات البحث (الاقتصادية، والاجتماعية، والتعليمية) تبعاً لمتغيرات البحث المحددة.

كما لوحظ عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجاباتهم نحو أسباب ضعف الكفاءة الداخلية الكمية في المقياس الكلي تبعاً لهذه المتغيرات.

المبحث الثالث: توصيات ومقترحات البحث:

أولاً: التوصيات:

في ضوء نتائج البحث، وتفسيراته، ومحدداته يوصي الباحثون بما يأتي:

- 1- وضع إستراتيجيات تعمل على تبني وتطبيق معايير أكاديمية، وإدارية، ومالية في كليات المجتمع؛ كونها ستحد من الفساد الأكاديمي والمالي والإداري المنتشر في هذه الكليات، وتعمل على سد ثغرات إدارية كبيرة يتم من خلالها التقليل من الهدر الحاصل في هذه الكليات.
- 2- الاستفادة من تجارب وخبرات بعض الدول الناجحة في مجال اقتصاديات التعليم والحد من الهدر الناتج بسبب الرسوب والتسرب.
- 3- تفعيل دور المشاركة المجتمعية الهادفة إلى توعية أولياء الطلبة بالخسارة المالية والبشرية الناتجة من تسرب ورسوب الطلبة، وذلك من خلال الندوات، والمؤتمرات، وورش العمل المتخصصة الهادفة لتحقيق الهدف.

- 4- قيام قيادات الكليات بعمل اتفاقات مع الشركات والمصانع والمؤسسات المختلفة من أجل استيعاب مخرجات كليات المجتمع، بما يرفع من دافعية الطلبة نحو الاستمرار في التعليم والتفوق والحرص على عدم الرسوب والتسرب بما يؤدي إلى التقليل من الهدر.
- 5- الحرص على فتح برامج دراسية وأقسام علمية نوعية مطلوبة تستوعبها أسواق العمل المحلية والإقليمية.
- 6- الحرص على تقليل الهدر المتزايد في الموازنات المرصودة لكليات المجتمع من خلال اتباع أساليب رقابية حديثة مثل الحوكمة، والإدارة الإلكترونية.
- 7- العمل على تفعيل وتطبيق القوانين واللوائح المنظمة لسير العملية التعليمية في كليات المجتمع التي ستؤدي إلى رفع مستوى الكفاءة والتقليل من الهدر.
- 8- السعي إلى العمل الجاد والوثيق بين كليات المجتمع ووزارة التعليم الفني والتدريب المهني لتشخيص مشكلة الرسوب والتسرب وإيجاد الحلول العلمية المناسبة لها.
- 9- العمل على زيادة مصادر تمويل التعليم في هذه الكليات وذلك من خلال: التعليم الموازي، ودعم القطاع الخاص، وقيام الكليات بتقديم خدمات للمجتمع المحلي من خلال مراكز خدمة المجتمع.
- 10- تمكين الطالب من الالتحاق بالتخصص الذي يليه ميوله واحتياجاته، ليتمكن من تحقيق التفوق والنجاح المطلوبين.

ثانياً: المقترحات

توصل الباحثون من خلال البحث الحالي إلى أن هناك حاجة ماسة إلى إجراء دراسات وبحوث مشابهة لهذا البحث ومنها:

1. إجراء دراسات مماثلة في جامعات أخرى خاصة وحكومية لمقارنة أسباب التعثر الأكاديمي.
2. كفاءة النظام المالي والإداري لكليات المجتمع اليمنية.
3. أسباب ضعف الكفاءة الداخلية للتعليم الثانوي في الجمهورية اليمنية.
4. معرفة الأسباب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المؤثرة في الكفاءة الداخلية لكليات المجتمع اليمنية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

1. أبو جادو، صالح محمد علي (2007). سكيولوجية التنشئة الاجتماعية، ط3.
2. أبو حورية، محمد احمد حسين (2015). عوامل تسرب الفتاة الريفية من مدارس التعليم الأساسي والثانوي في اليمن، رسالة ماجستير غير منشورة.
3. أبو عسكر، محمد فؤاد سعيد (2012). تسرب البنات من المدارس الابتدائية والثانوية ووجهة نظر أولياء أمورهن، دراسة تحليلية، رسالة ماجستير.
4. باجرش، منى علوي السقاف (2006). أثر الأساليب التدريسية على تحصيل الطلبة في مادة الرياضيات واتجاهاتهم نحوها في المرحلة الثانوية بمحافظة لحج، رسالة ماجستير.
5. البوهي، فاروق (1999). التخطيط التربوي، عملياته ومداخله وارتباطه بالتنمية والدور المتغير للمعلم. القاهرة: النهضة المصرية.
6. البياتي، عبدا لله سليم (1996). الإهدار التربوي الكمي في الأقسام الدراسية بكلية التربية في الجامعة المستنصرية. مجلة كلية التربية، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، بغداد، العدد (10).
7. الحاج، أحمد علي (2001). اقتصاديات التعليم. صنعاء: دار الشوكاني.
8. الحجام، ناجي عبيد ملاغي (1980). بناء نموذج لتقويم الكفاءة الداخلية لكلية التربية في العراق، مجلة العلوم التربوية والنفسية، العدد (17).

9. حجي، أحمد إسماعيل (2002). اقتصاديات التربية والتعليم والتخطيط التربوي، الطبعة الأولى. مصر: دار الفكر العربي.
10. حسن، حاتم سعد محمد (2008). تقويم الكفاءة الداخلية لكليات التربية بجامعة صنعاء. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة صنعاء.
11. الحمدان، سهيل (2002). اقتصاديات التعليم: تكلفة التعليم وعائداته. دمشق: الدار السورية الجديدة.
12. خليفة، علي عبدربه (2004). واقع الكفاءة الداخلية الكمية للتعليم الأساسي في فلسطين، بحث مقدم إلى المؤتمر التربوي الأول بعنوان: "التربية في فلسطين ومتغيرات العصر" للفترة من 23-24/ نوفمبر/ 2004م، الجامعة الإسلامية، غزة.
13. رشاد، هادية محمد (1992). الكفاءة الداخلية للتعليم بجامعة الملك فيصل بالمملكة العربية السعودية، مجلة كلية التربية، جامعة المنورة، العدد (18).
14. سليمان، سعيد جميل (1998). الرسوب والتسرب في التعليم الأساسي. مجلة تعليم الجماهير، المنظمة العربية للتدريب والثقافة والعلوم، العدد (45).
15. السعدي، محمد زين، الدعيس، عبدالكريم (2017). واقع الكفاءة الداخلية الكمية لكليات المجتمع اليمنية. بحث منشور مجلة الدراسات الاجتماعية، الجزائر.
16. السعدي، محمد زين، والدحياني، ناصر سعيد (2018). واقع الكفاءة الداخلية الكمية في كلية المجتمع سنحان، بحث منشور، مجلة ضمان الجودة، جامعة العلوم والتكنولوجيا، اليمن.
17. الشاطبي، أحمد يحيى (2002). الهدر التربوي والمالي للطلبة اليمنيين الدراسيين في الجامعات العراقية، (حجمه، أسبابه)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، ابن رشد، جامعة بغداد.
18. شلبي، علي محمد (1687). تاريخ التعليم في المملكة العربية السعودية. عهد مديرية المعارف العامة، ط الأولى، الكويت.
19. عبدالعال، عنتر محمد أحمد (2010). الكفاءة الداخلية للسنة التحضيرية بجامعة حائل في المملكة العربية السعودية، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، العدد (5).

20. مجمع اللغة العربية (1985)، المعجم الوسيط، الجزء الأول، ط3، القاهرة: مطابع الأوفست بشركة الإعلانات الشرقية.
21. مرسى، محمد منير (1998). تخطيط التعليم واقتصادياته. القاهرة: عالم الكتب.
22. مركز البحوث والتطوير التربوي اليمني (2003). وزارة التربية والتعليم. صنعاء، اليمن.
23. المصري، منذر واصف (1994). نوعية وكفاءة التعليم التقني والمهني، دراسات وبحوث، المجلة العربية للتعليم التقني، الأمانة العامة للإتحاد العربي للتعليم التقني، أبريل، العدد (3).
24. مكتب التربية العربي لدول الخليج (1983). دليل قياس كفاءة النظام التعليمي والرياضي، مطبعة مكتب التربية العربي لدول الخليج.
25. الناصر، عبدالله سهو (2014). التسرب من التعليم الطريق المفتوح نحو عمل الأطفال. المملكة الأردنية الهاشمية.
26. الهميم، سعد بن محمد علي (2010). الخصائص الاجتماعية للمتسربين دراسيا وعلاقتها بالتسرب الدراسي. رسالة ماجستير، الرياض.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Fiske , Edward B. (1998) , Wasted Opportunities : When School Fail . Repetition and Drop-out in Primary School . Education for all :Status and Trends , UNESCO , Paris , Secretariat of the EFA Forum , 1998.
2. Kallus , Richard ,Ed.(2001) , Secondary School Completion and Dropouts in Texas Public Schools , 1998-99 , Texas Education Agency , Austin , Texas.(Document No.GE0102) .
3. Loxley, w .(1985). wastage in Education, The international Encyclopedia of Education Research and studies vol.1.

4. Miller, Shazia Rafiullah (2000) , Falling Off Track: How Teacher – Student Relationships Predict early high school failure rates ,American educational research association ,New Orleans ,Louisiana .
5. Trondheim, N.(2000). Strategic Planning for It And Performance net working in American universities, Indiana University Press.

